مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار الثامن عشر
٢٠٢٤ (٢٢-١)

التمكين الاقتصادي وتكييف البنوك التقليدية الجزائرية مع العمل المصرفي الإسلامي

ط. د. يمينة شنتي
أ.د. عبد الحليم جدي
جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة، الجزائر.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور النوافذ الإسلامية كآلية لتكييف البنوك التقليدية في الجزائر مع العمل المصرفي الإسلامي، وكذا التعرف على مفهوم التمكين الاقتصادي من المنظور الوضعي وكذا المنظور الإسلامي؛ ومدى مساهمة الخدمات التمويلية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في تمكين المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

كما تطرقنا إلى الإطار التشريعي المنظم لعمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية من خلال النظام ١٨-٠٢ وكذا النظام ٢٠-٠٢. ليتم التركيز بعدها على صيغ التمويل الإسلامية المحددة من قبل المشرع الجزائري ومدى مساهمتها في تحقيق التمكين الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، النوافذ الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، النظام المصرفي الجزائري.

Abstract

This research paper aims to identify the role of Islamic windows as a mechanism for adapting traditional banks in Algeria to Islamic banking As well as learning about the concept of economic empowerment from a positive and Islamic perspective. And the "financing" provided by Islamic banks...which aims to empower society economically and socially, as we referred to the Islamic windows and how they work in traditional Algerian banks according to Regulations 18-02 and 20-02. We also focused on the Islamic financing formulas specified by the Algerian legislator, which aim to achieve economic empowerment.

Keywords: Economic empowerment. Islamic windows. Financing Islamic formulas. Algerian banking system.

*** مقدمة**

تعتبر البنوك الإسلامية محط أنظار الدول العالمية خاصة بعد ثباتها في مقاومة الازمات العالمية الأخيرة مقارنة

بنظيرتها التقليدية، وهذا جعل العديد من البنوك التقليدية تتجه نحو الصيرفة الإسلامية سواء بتحولها الكامل إلى بنوك إسلامية أو فتح فروع ونوافذ تتعامل من خلالها وفق منتجات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية بالتوازي مع منتجاتها التقليدية.

ومسايرة للتطورات العالمية باشرت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى اصلاح منظومتها المصرفية من خلال سنّ قوانين لإدراج الصيرفة الإسلامية ببنوكها التقليدية، وترجمت هذه الإصلاحات بإصدار النظامين (النظام ١٨-٠٢ والنظام ٢٠-٠٢) المنظمة لإنشاء فروع ونوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية خاصة بالتعاملات المالية الموافقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية إبراز دور النوافذ الإسلامية كآلية لتكييف البنوك التقليدية في الجزائر وفق العمل المصرفي الإسلامي؛ وكذا مساهمة صيغها التمويلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمجتمع.

*** إشكالية البحث**

تحاول الجزائر تطوير القطاع المصرفي من خلال سنّ تشريعات تمكن البنوك التقليدية من تقديم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية وبناء عليه يمكننا طرح الإشكالية التالية: -

ما مدى إمكانية تكييف البنوك التقليدية الجزائرية للعمل وفق صيغ التمويل الإسلامي؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التمكين الاقتصادي للمجتمع؟

للإجابة على السؤال الرئيس يستلزم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: -

١- ما هو مفهوم التمكين الاقتصادي؟

٢- ما هو مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

٣- ما الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟

٤- ما هي الخدمات المقدمة من قبل النوافذ الإسلامية؟ وما مدى مساهمتها في تمكين المجتمع اقتصادياً؟

*** فرضيات البحث**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية للبحث يمكننا صياغة الفرضيات التالية: -

١- سنّ المشرع الجزائري قوانين منظمة لإدراج منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية؛

٢- تشكل النوافذ الإسلامية آلية لتكييف البنوك التقليدية الجزائرية وفق العمل المصرفي الإسلامي؛

٣- تساهم صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمجتمع.

*** أهداف البحث**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الاتي: -

١- التعرف على التمكين الاقتصادي؛

٢- التعرف على النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛

٣- التعرف على الإطار القانوني للمشرع الجزائري المنظم لعمل النوافذ الإسلامية؛

٤- التعرف على خدمات التمويل الإسلامي المقدمة من قبل النوافذ الإسلامية، ومدى مساهمتها في تحقيق التمكين الاقتصادي للمجتمع.

*** منهجية البحث**

للوصول إلى أهداف البحث واختبار صحة فرضياته اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لتماشيه مع طبيعة البحث، بوصف الجانب النظري للموضوع وتحليل معطياته ونتائجه.

*** أهمية البحث**

يستمد هذه البحث أهميته من ندرة الدراسات حول موضوع التمكين الاقتصادي، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع النوافذ الإسلامية وكذا صيغ التمويل الإسلامي، إلا أن دور النوافذ الإسلامية والخدمات التي تقدمها في تحقيق التمكين الاقتصادي للمجتمع لم يأخذ حقه من البحث والدراسة، من هنا جاءت فكرة البحث لتسليط الضوء حول الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في تمكين المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

*** الدراسات السابقة**

١- دراسة (رحماني و جبوري، ٢٠٢٠) بعنوان "النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر"

تناولت الدراسة موضوع النوافذ الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه في توجيه البنوك التقليدية في الجزائر للعمل وفق صيغ الصيرفة الإسلامية، من خلال مقارنتها للكفاءة الإنتاجية لبنك الخليج الجزائر كبنك يحتوي على نوافذ إسلامية مع خمسة بنوك تقليدية وبنك البركة الإسلامي؛ باستخدامه أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وكذا مؤشر مالكويست.

وقد أثبتت الدراسة من خلال النتائج الكفاءة التامة ١٠٠٪ التي حققها بنك الخليج؛ والحفاظ عليها عند المستويات القصوى طيلة فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٢)؛ وبذلك قد توصلت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية تشكل مدخلا إستراتيجي لتحويل البنوك التقليدية في الجزائر إلى الصيرفة الإسلامية.

٢- دراسة (بحيح، ٢٠٢٠) بعنوان "النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية"

تناولت الدراسة موضوع ربوية النظام المصرفي الجزائري والدور الذي يلعبه في فقدانها لثقة أفراد المجتمع، وكذا انعكاساته السلبية على الاقتصاد ككل، مما جعل مساهمتها غير فعالة في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية.

كما تناولت الدراسة توجه النظام المصرفي الجزائري نحو الصيرفة الإسلامية بالسماح بفتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية والخاصة، وذلك من خلال النظام ١٨-٠٢ المتعلق بالمالية التشاركية.

٣- دراسة (دوابه، ٢٠٢١) بعوان "التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي"

تناولت الدراسة الإطار النظري للتمويل الاجتماعي الإسلامي، كما تناولت موضوع التمكين الاقتصادي من المنظورين الوضعي والإسلامي، كما بينت مدى مساهمة هذا النوع من التمويل في تحقيق التمكين الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي. وذلك من خلال التمويل

الإسلامي الخيري (القرض الحسن، الزكاة، الوقف والصدقات)؛ وكذا التمويل الإسلامي الربحي (التمويل بالمعاوضات والتمويل بالمشاركات).

٤- دراسة (كتاف، ٢٠٢٢) بعنوان "صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة ودعم التمكين الاقتصادي"

تناولت الدراسة موضوع التمكين الاقتصادي، وإبراز دور المشروعات الصغيرة كأداة من أدوات تحقيقه، كما ركزت الدراسة على صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة وتطبيقاتها العلمية.

لتتوصل الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تلائم المشروعات الصغيرة كما قد تجد حل لمشكلاتها التمويلية، وذلك للتنوع في صيغ التمويل الإسلامي المناسبة لتنوع مجالات المشروعات الصغيرة.

فيما يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة الذكر: -

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة كونه يركز على موضوع التمكين الاقتصادي للمجتمع، من خلال عرض أساليب التمويل الإسلامي للنوافذ الإسلامية، وما مدى مساهمة هذه الأخيرة في تكييف البنوك التقليدية الجزائرية مع العمل المصرفي الإسلامي.

*** الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي**

يعتبر التمكين الاقتصادي مصطلح حديث نسباً وارتبط ظهوره بظهور المنظمات النسوية الداعية إلى تمكين المرأة في مختلف مجالات الحياة، لكن سرعان ما أخذ منحى أوسع ليشمل مجلات عدة تدعوا في مجملها إلى النهوض بالمجتمعات الفقيرة وتمكينها من استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى الرفاه الاقتصادي.

*** تعريف التمكين الاقتصادي**

لتعريف التمكين الاقتصادي نتطرق أولا إلى تعريف مصطلح التمكين: -

١- تعريف التمكين

كلمة التمكين من الفعل (مكن) ويعني في اللغة العربية إعطاء السلطة والقوة والحكم. (ملحم ٢٠٠٦)

كما عُرِف من الفعل (يمكن) أي منح الفرد السلطة الرسمية، وتعني حصوله على القوة التي كانت قصر على المدير ليتمكن من العمل بفاعلية التي تؤدي إلى المزيد من القوة. (المهيرات، ٢٠١٠)

ومن التعريفين نلاحظ أن مصطلح التمكين في اللغة العربية مأخوذ من معنى القوة.

أما وكالة التنمية الكندية الدولية فعرفت التمكين بسيطرة الفرد على حياته سواء كان رجل أو امرأة، وذلك بوضع الأجندة الخاصة، زيادة ثقة الفرد بنفسه، تنمية مهاراته، حل مشكلاته وزيادة إدراك الذات. (الكوح، ٢٠١٦)

التمكين هو اعتماد الفرد على نفسه دون الاضطرار إلى الاعتماد على أفراد أسرته، في جميع جوانب الحياة، وبذلك يتمكنون من السيطرة على مواردهم التي كانوا محرومين منها باعتمادهم على الآخرين. (ABM Golam, 2020)

ركز التعريفين السابقين على ربط مفهوم التمكين بمصطلح السيطرة، وذلك بسيطرة الفرد على حياته وموارده.

وتتضمن إستراتيجية التمكين أربعة مكونات هي: الوصول إلى المعلومة، وتضمينها، والمشاركة لهذه المعلومة، المساءلة، وكذا بناء القدرات الذاتية. كما تضم إستراتيجية التمكين سبعة أبعاد وهي: البعد الاقتصادي، المعرفي، التنموي، النفسي الذاتي، القانوني، السياسي، الثقافي الاجتماعي. (جربال، ٢٠٢١-٢٠٢٢)

ويمكننا تعريف التمكين بأنه: قدرة الفرد على التحكم في حياته وإدارة مواردها دون سيطرة الأخرين عليه؛ للوصول إلى حالة من الرضاء معتمدا على إدراكه لذاته وثقته بنفسه.

٢- تعريف التمكين الاقتصادي

ويُعرف التمكين الاقتصادي على أنه الاستراتيجية التي تساعد الأفراد والجماعات على تسيير ظروفها وإمكانية إنجاز أهدافها، وبهذا تعمل على مساعدة نفسها وغيرها بزيادة مستواها المعيشي. (عبد الحكيم، ٢٠٢٣)

التمكين الاقتصادي فكرة تقوم على تقديم مختلف خدمات التمويل والقروض الصغيرة لفئة كبيرة من الفقراء وخاصة لأصحاب المشاريع، وذلك للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي. (سيد، ٢٠٢٣)

اقتصر التعريف على ربط التمكين الاقتصادي بالتمويل وفق القروض المصغرة لتمكين الفقراء اقتصاديا واجتماعياً.

كما اعتبر التمكين الاقتصادي منهج اقتصادي واجتماعي، من خلاله تُمنح الصلاحيات والأدوات اللازمة للمُمَكن لهم من أجل التغيير الحقيقي والجوهري لواقعهم الاقتصادي وواقع مجتمعاتهم. فالتمكين الاقتصادي لا يقوم على التقديم المباشر للمساعدات. (TRENDS Economic studies، ٢٠٢٢)

ربط التعريف التمكين الاقتصادي بمفهوم التغيير للواقع المعيشي لا على التقديم المباشر للمساعدات.

وعرف التمكين الاقتصادي أيضا بإتاحة الفرص وافساح المجال أمام الشرائح والفئات الهشة والمحرومة التي لا يمكنها إقامة مشاريعها المستقلة للتمكن من دخول عجلة الاقتصاد بمفهومها التنموي. وتعزيز قدراتهم والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات المعطلة للنهوض بالمجتمع. (فجر القدس، ٢٠٢٣)

وقد عرفه البنك الإسلامي للتنمية بأنه منهجية إدماجية للتمويل الإسلامي الأصغر تهدف إلى دعم ومواكبة المتطلع إلى التمكين إلى حين استقلاليته في اتخاذ قراراته الاقتصادية بشكل ملائم، وكذا حصوله على الخدمات الاجتماعية الضرورية، وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي معتمدا على المبادرة الخاصة والتشغيل الذاتي. (بن الطيب و مهلول، ٢٠٢٠)

اقتصر تعريف البنك الإسلامي للتنمية على التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفرد.

ومن التعاريف المتعددة للتمكين الاقتصادي يمكننا تعريفه بأنه: السبيل إلى إيصال الفرد لتحقيق الرفاه الاقتصادي بدعمه إلى حين قدرته على اتخاذ قراراته الاقتصادية لوحده بشكل فعال يساهم في توازن المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

*** التمكين الاقتصادي في الإسلام**

إن دعوة الإسلام للتنمية الاقتصادية وما تلعبه في تحقيق تمكن المجتمع الاجتماعي والاقتصادي، ووضع مختلف آليات التمكين الاقتصادي للوصول إلى تكافل المجتمع، ولعل دعوة القرآن والسنة النبوية إلى التمكين الاقتصادي في أمثلة عديدة خير برهان على ذلك.

١- التمكين الاقتصادي في القرآن

وقد جاء التمكين الاقتصادي في القرآن من منطلق الايمان بالله، ومنه كان شعار الأنبياء جميعاً، فقد بُعث سيدنا شعيب لإصلاح الانحراف الاقتصادي في قومه المتمثل في التطفيف في الكيل والميزان وما يتضمنه من أكل لأموال الناس بالباطل، فالبعد الايماني هو أساس قوام النشاط الاقتصادي. فقد قال الله تعالى على لسان شعيب << قَد جَاءَتكُم بَيِّنَة مِّن رَّبِّكُم فَأَوفُواْ ٱلكَيلَ وَٱلمِيزَانَ وَلَا تَبخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشيَاءَهُم وَلَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ بَعدَ إِصلَٰحِهَا ذَٰلِكُم خَير لَّكُم إِن كُنتُم مُّؤمِنِينَ>> (الأعراف الآية: ٨٥). ومن هذا المنطلق فالإيمان بالله يكون هو الميزان الذي تُعصم البشرية به في مختلف أوجه حياتهم الاقتصادية وغيرها. (داوود، شمس الدين، و الأطرش، ٢٠١٨)

٢- التمكين الاقتصادي في السنة النبوية

كان أول عمل قام به الرسول صلى الله عليه وسلم بعد بناء المسجد عند حلوله بالمدينة المنورة هو إقرار نظام المؤاخاة، وقد مكن هذا النظام المتآخين من التوارث دون صلة رحم أو قرابة، واستمر هذا فترة من الزمن حتى يتمكن المهاجرون اقتصاديا ثم نسخ القرآن هذا الحكم. وتعد المؤاخاة بين سعد بن الربيع وعبد الرحمان بن عوف أكبر نموذج عملي سطره التاريخ الإسلامي للتمكين الاقتصادي، وقد كان سعد بن الربيع من أكثر الأنصار رضي الله عنهم مالاً فطلب أن يقسم ماله مع عبد الرحمان بن عوف شطرين. وفي هذا أمثلة كثيرة أسفرت عن تمكين المهاجرين اقتصادياً واجتماعياً. (دوابه، ٢٠٢١)

ثانيا: النوافذ الإسلامية كأداة لتكييف البنوك التقليدية مع العمل المصرفي الإسلامي

إن الانتشار الواسع للمعاملات المالية الإسلامية في العديد من دول العالم خاصة بعد أزمة ٢٠٠٨، والنجاح الكبير لمختلف البنوك التي تتعامل وفق صيغ تمويل إسلامية أدى إلى انتشار النوافذ الإسلامية بشكل واسع في البنوك العالمية.

*** النوافذ الإسلامية**

إن الجزائر كدولة إسلامية تعتبر متأخرة في إدراج صيغ التمويل الإسلامي ضمن نظامها المصرفي، خاصة مع اكتساع هذه الأخيرة لبنوك عالمية والنجاح الذي حققته بشهادة الدول الغربية نفسها ناهيك عن الدول الإسلامية.

١- مفهوم النوافذ الإسلامية

عرف المشرع الجزائري النوافذ الإسلامية (الشباك الإسلامي كما سماه المشرع الجزائري) في المادة ١٧ من النظام ٢٠-٠٢ الصادر بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ بأن الشباك الإسلامي عبارة عن هيكل ضمن مؤسسة مالية أو بنك مكلف بالخدمات المصرفية الإسلامية، شرط أن يكون ذا استقلال

مالي عن هياكل البنك أو المؤسسة المالية الأخرى. (الجريدة الرسمية, النظام ٢٠-٠٢، ٢٠٢٠)

أشار المشرع الجزائري إلى ضرورة الاستقلالي المالي للنافذة عن بقية هياكل البنك أو المؤسسة المالية، حتى لا تختلط الأموال الي أساسها الخدمات الإسلامية مع بقية أموال البنك التي أساسها التعاملات الربوية.

عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية النوافذ الإسلامية على أنها عبارة عن جزء من مؤسسة مالية تقليدية، توفر حسابات الاستثمار كما تقدم خدمات التمويل والاستثمار التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. (بحيح، ٢٠٢٠)

عكس المشرع الجزائري لم يشر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعريفه للنوافذ الإسلامية إلى ضرورة الاستقلال المالي لهذه الأخيرة عن بقية أموال البنك أو المؤسسة المالية.

كما عرفت النوافذ الإسلامية على أنها وحدات تابعة لبنوك أو لفروع بنوك تقليدية تمارس خدمات الصيرفة الإسلامية، ويتم ذلك تحت رقابة شرعية لهيئات مختصة تعمل في ظل قوانين نافذة. (سعد و بوحجلة، ٢٠٢٢)

ركز الباحث في هذا التعريف على خضوع النوافذ الإسلامية لرقابة هيئات شرعية مختصة تعمل على التأكد من مطابقة منتجات هذه النوافذ لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف النوافذ الإسلامية على أنها: قسم داخل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية يقدم خدمات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تحت رقابة هيئات شرعية، شريطة الانفصال الإداري والمالي للقسم عن البنك أو المؤسسة المالية.

٢- علاقة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية: تعتبر النوافذ الإسلامية جزء يعمل تحت مظلة الصيرفة التقليدية، ووفقا لتشريعات السلطة النقدية التقليدية وقوانينها حسب البنك المركزي للدولة الذي يمنح الاعتماد للبنك التقليدي لممارسة نشاطه التقليدي، وكذا يتولى منح هذا الأخير رخصة لممارسة الخدمات المصرفية الإسلامية بفتح نوافذ مصرفية إسلامية، المتمثلة في عدة صيغ تقوم على هامش الربح كالمرابحة، وأخرى تقوم على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة وغيرها، و تقوم كل هذه الصيغ القائمة على البيع والتأجير على وجود أصل أساسي، عكس الصيرفة التقليدية التي لا يكون فيها الأصل ذا أهمية إلا كونه ضمانا إضافيا وليس جزاء من معاملة الإقراض بالضرورة. وقد أقر البنك المركزي الجزائري الصيغ المصرفية الإسلامية المسموح التعامل بها في النوافذ الإسلامية في النظام ٢٠-٠٢ للبنك المركزي، والمتمثلة في المشاركة، المرابحة، الإجارة، المضاربة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حساب الاستثمار. (بحيح، ٢٠٢٠)

٣- خصائص النوافذ الإسلامية: للبنوك التقليدية وكالات وفروع ونوافذ وتتميز النوافذ المصرفية الإسلامية عن كل هذه الأقسام بمجموعة من الخصائص أهمها: (أسمع، ٢٠٢١-٢٠٢٢)

أ- تكون النوافذ الإسلامية تحت سلطة البنك التقليدي أو تابعة للفرع التقليدي، فلا ترقى لتكون مصرف مستقل أو

فرع، كما لا تكون ذات مقر مستقل عن البنك أو أحد فروعه؛

ب- يخصص البنك التقليدي مبلغا خاص كرأسمال للنافذة الإسلامية لتبدأ نشاطها؛

ت- تقدم النوافذ الإسلامية منتجات وخدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

ث- تخضع النوافذ الإسلامية لرقابة مراقب شرعي أو هيئة شرعية تختص في المعاملات المالية الإسلامية؛

ج- تتعدد صيغ التمويل في النوافذ الإسلامية كالإجارة والمرابحة والمضاربة والاستصناع وغيرها، بينما تقتصر البنوك التقليدية وفروعها على صيغة واحدة هي منح القروض الربوية وإن اختلفت صورها.

٤- أسباب نشأة النوافذ الإسلامية: تختلف الأسباب التي أدت بالبنوك التقليدية لفتح فروع ونوافذ إسلامية من بنك إلى آخر غير أنه يمكن حصرها في مجموعة من النقاط أهمها: (عادل و عبد المنعم، ٢٠٢١)

أ- رغبة البنوك التقليدية في جذب رؤوس أموال أكثر وجذب المزيد من العملاء، للاستحواذ على حصة كبيرة من السوق الرأسمالية؛

ب- كثرة الطلب على الخدمات الإسلامية، فشريحة كبيرة من العملاء في المجتمعات الإسلامية لا تفضل التعامل مع البنوك التقليدية؛

ت- محافظة البنوك التقليدية على عملائها من الهروب إلى البنوك الإسلامية؛

ث- سهولة إنشاء النوافذ الإسلامية مقارنة بإنشاء بنك إسلامي جديد من ناحية الإجراءات القانونية؛

ج- إمكانية البنك التقليدي الرئيسي السيطرة على النوافذ بسهولة عكس البنك المستقل،

د- تزايد أعداد المسلمين في الدول الغربية ورغبتهم في التعامل بخدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر السبب الرئيسي لفتح البنوك التقليدية لهذه النوافذ.

٥- الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر

يعد أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في الجزائر هو "بنك البركة الإسلامي" وكان ذلك عام ١٩٩٠ الذي ظل يعمل وفق القوانين نفسها التي تنظم عمل البنوك التقليدية، (قانون النقد والقرض ٩٠-١٠ وصولا للأمر ٠٣-١١ المتعلق بالنقد والقرض) وهو قانون لا يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، على الرغم من سماحه بإنشاء البنوك الإسلامية.

واستمر ذلك إلى غاية صدور النظام ١٨-٠٢ المؤرخ بتاريخ ٠٤ نوفمبر ٢٠١٨ المنظم لقواعد ممارسة العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة التشاركية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر أول نص قانوني خاصة بتنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ومما جاء فيه شروط ترخيص البنك المركزي للبنوك والمؤسسات المالية للقيام بالخدمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

صدر القانون الثاني الذي ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، هو النظام ٢٠-٠٢ المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠٢٠، يحدد العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وكذا قواعد العمل بها في البنوك والمؤسسات المالية، ليلغي النظام

الذي سبقه رقم ١٨-٠٢ الخاص بالصيرفة التشاركية. (خطوي و بن موسى، ٢٠٢١)

٧- النظام رقم ١٨-٠٢

نظام رقم ١٨-٠٢ مؤرخ في ٢٦ صفر عام ١٤٤٠ الموافق ٤ نوفمبر سنة ٢٠١٨، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية وقد جاءت أحكامه في ١٢ مادة.

وقد عرّف هذا النظام في المادة رقم ٠٢ منه العمليات التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد. (الجريدة الرسمية, النظام ١٨-٠٢، ٢٠١٨)

وقد حصر المشرع هذه العمليات في: السلم، المشاركة، الاستصناع، الإجارة، الودائع في حسابات الاستثمار، المرابحة، المضاربة. والتي تخضع حسب المادة ٢ من نفس النظام إلى أحكام المادة ٣ من النظام رقم ١٣-٠١ المقرر في ٨ افريل ٢٠١٣.

ويشترط هذا النظام على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في ممارسة العمليات المصرفية التشاركية ما يلي: (خترومي، ٢٠٢٢)

١- تقديم بطاقة وصفية للمنتجات الراغبة في تقديمها مرفقة برأي مسؤول للرقابة إلى البنك المركزي، وبعد الحصول على الترخيص من البنك المركزي، تنص المادة ٠٤ من هذا النظام على وجوب تقديم المنتجات للهيئة الوطنية المؤهلة للحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

٢- نصت المواد ٥-٦-٧ على وجوب استقلالية النافذة الإسلامية، من خلال الفصل المحاسبي لأصول وخصوم النافذة والأنشطة الأخرى للبنك أول المؤسسة المالية، وفي حالة تعدد النوافذ في بنك واحد فإنها تعامل ككيان واحد؛

٣- إعلام عملاء النوافذ بجداول التسعيرات والشروط التي تطبق عليهم، كما تنص المادة ٠٨ من هذا النظام على وجوب إعلام أصحاب حسابات الاستثمار من المودعين بطبيعة حساباتهم، وكذا حصولهم على حصة من الأرباح التي تحققها استثماراتهم وكذا تحملهم لحصة من الخسائر، في حين نصت المادة ١١ على خضوع منتجات النوافذ لجميع الأحكام والقوانين التنظيمية والأحكام المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

٨- النظام رقم ٢٠-٠٢

النظام رقم ٢٠-٠٢ المؤرخ في ٢٠ رجب عام ١٤٤١ الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠ المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وقد جاءت أحكامه في ٢٤ مادة والذي يلغي النظام ١٨-٠٢.

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

وقد عرف النظام العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في المادة ٠٢ منه بأنها: كل عملية مصرفية لا يترتب عنها تسديد أو تحصيل فوائد، كما تكون هذه العمليات

مطابقة لأحكام المواد ٦٦-٦٧ من النظام ٠٣-١١ المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم. وقد حدد هذا النظام العمليات المصرفية الإسلامية على سبيل الحصر في: المضاربة، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار، المرابحة، المشاركة، الاستصناع، الإجارة، حسابات الودائع. (الجريدة الرسمية, النظام ٢٠-٠٢، ٢٠٢٠)

وقد اشترط هذا النظام مجموعة من الشروط التي يجب توفرها قبل طرح هذه العمليات الإسلامية في السوق من قبل البنوك التقليدية أو المؤسسات المالية وهي كالتالي: (الجريدة الرسمية, النظام ٢٠-٠٢، ٢٠٢٠)

١- طلب ترخيص من البنك المركزي الجزائري؛

٢- الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

٣- إنشاء هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك أو المؤسسة المالية تعمل على التحقق من مطابقة المنتجات للشريعة الاسلامية؛

٤- حصول البنك أو المؤسسة المالية على ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي بتوفير ملف يتكون من: -

أ- شهادة المطابقة المتحصل عليها من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء؛

ب- تقديم بطاقة تصف المنتج؛

ج- وطبقا للمادة ٢٥ من النظام ١١-٠٨ الصادر في ٢٠١١ يجب الحصول على رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية؛

٥- الاستقلال الإداري والمالي للنافذة الإسلامية عن البنك أو المؤسسة المالية؛

٦- افصاح البنك أو المؤسسة المالية للزبائن عن التسعيرات والشروط التي تتعلق بالمنتجات، وكذا ابلاغ أصحاب حسابات الاستثمار بطبيعة حساباتهم؛

٧- خضوع أموال النوافذ الإسلامية لأحكام النظام ٠٣-١١ الصادر في ٢٠٠٣ المعدل والمتمم، ماعدا الودائع في حسابات الاستثمار الواجب حصول موافقة خطية لها من طرف العميل على نوع المشاريع المستثمر فيها وكذا يحق له الحصول على حصة من الأرباح أو تحمل جزء من الخسائر لتمويلاته،

٨- يحكم الودائع والأموال القابلة للرد نظام خاص وفق نظام ضمان الودائع المصرفية؛

٩- تخضع جميع المنتجات الإسلامية لهذا النظام وكذلك الاحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية ما لم تنص على خلاف ذلك؛

١٠- يُلغي النظام ٢٠-٠٢ كل أحكام النظام السابق ١٨-٠٢ الصادر بتاريخ ٠٤ نوفمبر ٢٠١٨ المتعلق بالصيرفة التشاركية.

*** تجارب بعض الدول في إنشاء نوافذ إسلامية**

١- التجربة الجزائرية

تتمثل البنوك المقدمة للخدمات المالية الإسلامية في الجزائر في ستة بنوك عمومية، والبنوك الخاصة، وكذا البنوك الإسلامية المتمثلة في بنك البركة وبنك السلام الجزائر؛ بمدخرات تقدر بـــ ٣٨٦ مليار دينار ما يعادله ٣٨ ألفا و٦٠٠ مليار سنتيم، حت نهاية عام ٢٠٢٢، ويقدر عدد النوافذ الإسلامية بـــ ٥٠٣ نافذة موزعة عبر مختلف البنوك

و٦٤ وكالة مخصّصة للعمليات المصرفية الإسلامية. (كيموش، ٢٠٢٣)

يعتبر بنك الخليج الذي تم دخوله إلى الجزائر عام ٢٠٠٣ بشراكة بين ثلاثة بنوك كبرى هي بنك برقان والبنك العالمي التونسي والبنك الأردني الكويتي تحت اشراف كيبكو الشركة الكويتية القابضة، أول بنك يفتتح نافذة إسلامية في الجزائر وكان ذلك عام ٢٠١٣. إلى أن جاء القرار ١٨-٠٢ الذي أتاح للبنوك العمومية الجزائرية فتح نوافذ تعمل وفق صيغ تمويلية تشاركية، الذي الغاه النظام ٢٠-٠٢ الذي أقر العمل وفق صيغ التمويل الإسلامية.

الجدول رقم (٠١): نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر سنة ٢٠٢٣

البنك	عدد النوافذ والوكالات	المنتجات التي يقدمها البنك
البنك الوطني الجزائري BNA	٦٨ نافذة و٩ وكالات	الحسابات (التوفير الإسلامي للشباب، التوفير الإسلامي، الجاري الإسلامي، الاستثمار الإسلامي غير المقيد، ودائع تحت الطلب) الاجارة المنتهية بالتمليك، المرابحة (سيارات، عقارات، تجهيزات)
القرض الشعبي الجزائري CPA	٩١ نافذة	الحسابات (الجاري الإسلامي، الصك الإسلامي، التوفير الإسلامي) المرابحة (سيارات، عقارات، تجهيزات)
بنك التنمية المحلية BDL	٣٣ وكالة	الحسابات (الجاري، الودائع للاستثمار، الصك، الادخار) مرابحة (استغلال، استثمار، استهلاك) المضاربة والإجارة منتهية بالتمليك
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	٤٧ نافذة ووكالة واحدة	الحسابات (الجاري الإسلامي، الشيك الإسلامي) إجارة منهية بالتمليك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	٦٠ نافذة	حسابات (توفير أشبال إسلامي، جاري إسلامي، الشيك الإسلامي، ادخار إسلامي استثماري، توفير إسلامي) مرابحة (لوسائل النقل، الصفقات العمومية، للأشغال، للصادرات، للمواد الأولية، للإنتاج الفلاحي، غلبي، العتاد المهني)
بنك الجزائر الخارجي BEA	٦٠ نافذة	حسابات (الودائع الإسلامية، التوفير الإسلامي، الجاري الإسلامي، الاستثمار الإسلامي المطلق) - مرابحة (عقارات، تجهيزات، سيارات، السلع) - إجارة المعدات والعتاد المتحرك - تمويل السّلم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -

سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي، ٢٠٢٢، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/23758

https://www.bna.dz

https://www.cpa-bank.dz

https://www.bdl.dz

https://www.cnepbanque.dz

bit.ly/3t2fmLD

رغم تأخر الجزائر في خطوتها نحو الصيرفة الإسلامية، إلا أنه في فترة قصيرة استطاعت النوافذ الإسلامية فرض نفسها في النظام المصرفي الجزائري، وكما نلاحظ من خلال الجدول رقم ٠١ فإن عددها في تزايد مستمر خلال هذه الفترة الوجيزة.

٢- تجربة بنغلاديش

يبلغ عدد سكان بنغلاديش حوالي ١٦٥ مليون نسمة بنسبة من المسلمين تقدر بـــ ٩٠٪، وفي سنة ٢٠١٩ مثلت بنغلاديش حوالي ٢.١٪ من الأصول العالمية للتمويل الإسلامي، وتحتل بهذا الرقم ثامن أكبر دولة في العالم مع تركيا ٢.٦٪ وإندونيسيا ٢.٠٪ من حيث أصول التمويل الإسلامي؛ بينما تتقدمها إيران ٢٨.٦٪ والمملكة العربية السعودية ٢٤.٩٪.(Julien, 2020)

يعتبر البنك الإسلامي (IBBL) هو البنك الرائد في بنغلاديش، بدأ نشاطه المصرفي سلة ١٩٨٣، ويعد أكبر بنك من حيث الأصول وودائع الاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية في بنغلاديش، ويلعب دور حيوي في النظام المصرفي

الإسلامي في بنغلاديش. (التقرير السنوي لاستقرار الخدمات المالية الإسلامية ، ٢٠٢٠)

الجدول رقم (٠٢): البنوك والفروع والنوافذ الإسلامية في النظام المصرفي لبنغلاديش

العدد الإجمالي للبنوك	٦٠
عدد البنوك التقليدية	٥٢
عدد البنوك الإسلامية	٠٨
عدد البنوك ذات الفروع الإسلامية	١٠
عدد البنوك ذات النوافذ الإسلامية	٠٩
عدد الفروع في البنوك الإسلامية	١٢٦٦
عدد الفروع في البنوك التقليدية	٣١
عدد النوافذ في البنوك التقليدية	١٦٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لاستقرار الخدمات المالية الإسلامية ٢٠٢٠.
file:///C:/Users/Micro/Downloads/Islamic%20Financial%20Services%20Industry%20Stability%20Report%202020_En-1.pdf

نلاحظ من الجدول رقم ٠٢ أن نسبة البنوك الإسلامية في بنغلاديش تشكل حوالي ١٣٪ من إجمالي البنوك، كما تشكل البنوك ذات الفروع الإسلامية ١٦٪ من اجمالي البنوك، أما البنوك الفاتحة لنوافذ إسلامية تشكل حوالي١٥٪ من إجمالي البنوك، وهذا يبين أن نسبة الخدمات المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في النظام المصرفي لدولة بنغلاديش تعتبر نسبة لا بأس بها.

الجدول رقم (٠٣): فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية في بنغلاديش

اسم البنك	عدد النوافذ	اسم البنك	عدد الفروع
بنك سونالي	١١	بنك سيتي	١
بنك أجراني	١٥	بنك ايه بي	١
بنك بوبالي	١٢	بنك دكا	٢
بنك الثقة	١٥	بنك بريمير	٢
بنك ستاندرد	٤	بنك برايم	٥
بنك آسيا	٥	بنك جنوب شرق	٥
بنك ستاندرد تشارترد	١	بنك جامونا	٢
بنك إن آربي	٢٥	بنك الفلاح	١

المصدر: Finance islamique au Bangladesh، ٢٠٢٠، الموقع: bit.ly/464DgVh

يوجد حاليا ١٩ بنك تقليدي في بنغلاديش تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية، من خلال ١٦٣ نافذة إسلامية و٣١ فرع بنكي إسلامي. ويبين الجدول رقم ٠٣ توزع النوافذ والفروع الإسلامية على كامل دولة بنغلاديش بواسطة بنوكها التقليدية الفاتحة لنوافذ وفروع إسلامية.

ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي والتمكين الاقتصادي

تلعب صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في النوافذ والفروع والبنوك الإسلامية دور مهم في دعم الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع وتمكينهم من السيطرة على حياتهم

وتسيير مواردهم المتاحة بمفردهم، وبذلك تتمكن هذه الفئة من الدخول لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

*** ماهية التمويل الإسلامي**

إن العائق الأول الذي يقف في طريق تمكين جميع فئات المجتمع اقتصادياً هو الحصول على تمويل يتماشى وحاجة أصحاب المشاريع دون زيادة العبء عليها بالفوائد الربوية، يتضح مفهوم وخصائص وكذا أهداف التمويل الإسلامي كما يلي: –

١– مفهوم التمويل الإسلامي

تعددت التعاريف المبينة لمفهوم التمويل الإسلامي وقد اخترنا من أهمها التعاريف التالية: –

تعريف محمد البلتاجي: التمويل الإسلامي هو تمويل المنشآت المختلفة تمويلاً عينياً أو معنوياً، بصيغ تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك وفق المعايير والضوابط الشرعية والفنية لتساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (الكردي، ٢٠٢٣)

جمع التعريف بين صيغ التمويل المادية والمعنوية، كما وضح الدور الاجتماعي الذي يجب أن يلعبه التمويل الإسلامي و لم يقتصر على الدور الاقتصادي فقط.

وعرف آخر التمويل الإسلامي بأنه العملية التي يتم بها الحصول على الأموال ثم تقديمها للعملاء، ويتم ذلك بمجموعة من الصيغ والأساليب التي تبيحها وتقرها الشريعة الإسلامية. (أيمن، ٢٠١٩–٢٠٢٠)

وقد اقتصر هذا التعريف على جعل التمويل الإسلامي في صورة الأموال فقط، كما أدخل عملية الحصول على الأموال ضمن عملية التمويل.

ويمكننا تعريف التمويل الإسلامي كما يتم في البنوك الإسلامية أو عن طريق النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على أنه: عملية تزويد العميل بأموال عينية أو نقدية وفق أحد الصيغ القائمة على المشاركة أو الاسترباح أو الإحسان والتي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢– خصائص التمويل الإسلامي: يختلف التمويل الإسلامي عن غيره من أنظمة التمويل الأخرى لتفرده بمجموعة من الخصائص والسمات من أهمها :– (محسن، ٢٠١٩–٢٠٢٠)

أ– يتحمل عائد التمويل المخاطرة لعمله بمبدأ الغنم بالغرم، فعائد التمويل يرتبط بنتيجة هذه الاعمال في حالة الربح أو الخسارة، وبهذا قد ربط المفاهيم المرتبطة بالعمل والجهد المبذول مع المكونات المالية؛

ب– يتأثر التمويل الإسلامي بالسلوك الاقتصادي للمسلم، الذي يعتبر أهم محدد لقراراته المتعلقة بكسب المال وإنفاقه وكذا أوجه استعمالاته المختلفة، وذلك من خلال سعيه في سبيل اكتسابه للمال، وكذا تحقيق العدالة، والمساواة بين الناس، وعدم الظلم وأيضا الرأفة والرحمة بالآخرين، الموازنة بين الملكية العامة والخاصة؛

ت– يخضع التمويل الإسلامي في جميع معاملاته وعملياته لأحكام الشريعة الإسلامية، مع الأخذ باختلاف المعيار المعتمد بين الشريعة الإسلامية والمعيار المادي في الاقتصاد الوضعي،

فالأول يعتمد على الحلال والحرام، المصالح والمفاسد، الطيبات والخبائث من المنظور الشرعي، أما الثاني فيعتمد على العائد المضمون، القيمة المادية والمنفعة؛

ث- يصحح التمويل الإسلامي وظيفة المال ويحل إشكاليته، وذلك بإبراز إيجابياته من خيريته وحق الجميع في الانتفاع به، وليس فقط حكر على الطبقات الغنية دون المتوسطة والضعيفة منها، وهذا يضمن عدالة التوزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة؛

ج- يعتمد التمويل الإسلامي في توجيه موارده المالية على دراسة الجدوى الاقتصادية، وتنقسم هذه الموارد بين مشاركات استثمارية وتمويلات عينية، وهذا يشكل تناسبا بين مصادر التمويلات والاستثمارات الممولة، وهذا يساهم في المشاركة في تحمل المخاطر وكذا اتخاذ القرار؛

ح- يطبق التمويل الإسلامي قاعدتين أساسيتين الأولى "نظرة إلى ميسرة" والثانية "عقوبة المليء المماطل" فلا يزيد الفوائد عند التأخير ولا فوائد إعادة جدولة الدين وهذا لتسببها في زيادة تضخم الدين وبالتالي عجز المدين عن السداد وهذا يؤدي بالاقتصاد الدخول في حالة تباطؤ وانكماش، وهنا تعمل قاعدة نظرة إلى ميسرة من حماية المدين من الإفلاس، وكذا حماية الاقتصاد من الدخول إلى حالة الركود والكساد وذلك باستمرار الإنتاج وكذا استمرار الطلب على السلع والخدمات؛

د- يتيح التمويل الإسلامي الأصغر فرص متنوعة للاستثمار تعمل على توزيع الفرص توزيعا عادلاً وكذا الوسائل الاقتصادية التي تمكن من الحصول على المال وزيادته وذلك باعتبار حاجة الفرد الفقير تختلف بين المجتمع المسلم والمجتمعات الأخرى، تتجسد هذه الحاجات في متطلبات أساسية ثلاث: المتطلبات الأساسية للحياة، متطلبات الطوارئ، وكذا متطلبات استغلال الفرص الاستثمارية التي تدر دخل أو عائد.

٣- أهداف التمويل الإسلامي

للتمويل الإسلامي أهداف اجتماعية واقتصادية نوجزها في النقاط التالية:- (شاهين، ٢٠١٩)

أ- إيجاد الافراد والمؤسسات تمويل بديل للتمويل التقليدي؛

ب- إمكانية أصحاب رؤوس الأموال تحقيق عوائد نتيجة ادخار رؤوس أموالهم في مؤسسات تستثمر وفق الشريعة الإسلامية؛

ت- المشاركة في الغنم والغرم بدلا من الفوائد الربوية يخدم النشاط الاقتصادي إيجابياً، وكذا العدالة في توزيع الدخل، والمساهمة في تخصيص الموارد؛

ث- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

*** صيغ التمويل الإسلامي**

نقتصر في ورقتنا البحثية هذه على الصيغ التمويلية المُجاز العمل بها في النوافذ الإسلامية من قبل المشرع الجزائري من خلال النظام ٢٠-٠٢ والمتمثلة في المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع.

١- التمويل بعقود المشاركات: تقوم صيغ التمويل القائمة على المشاركة وفق مبدأ "الغنم بالغرم" أي المشاركة في الربح والخسارة كل طرف حسب جهده ومشاركته في رأس المال.

٢- التمويل بالمضاربة: تعرف المضاربة في الفقه الإسلامي على أنها شراكة في الربح بين رب المال بمال من جانب والمضارب بعمل من جانب آخر. (نصار، ٢٠١٠)

ويمكننا تعريف المضاربة على أنها عقد بين طرفين، يقدم أحدهما المال والآخر عليه العمل وتكون نسبة الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون خسارة صاحب المال لرأس المال وخسارة العامل في الجهد والوقت.

وصورتها أن يتقدم المطلوب تمكينه اقتصاديا كمضارب إلى النوافذ الإسلامية باعتبارها رب المال طالباً رأس مال لتمويل مشروعه مقابل جزء معلوم من الربح حسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فتكون على النافذة الإسلامية، لأن صاحب المشروع قد خسر جهده ووقته إلا أذا فرط أو أهمل.

وبهذا يكون الإسلام قد أقر المساواة بين المال والعمل؛ فإما يربح الطرفان معا أو يخسر الطرفان معا، فيخسر رب المال ماله، ويخسر المضارب جهده وعمله، وبهذا يحرص هذا الأخير على تحقيق الربح ليتمكن من تحصيل العائد على جهده، وكذا المحافظة على سمعته. وعلى مؤسسة التمويل مراقبة ومتابعة أداء المشروع وإن كانت إدارة المشروع من حق المضارب وحده. وبهذا فالمضاربة تساهم في تكوين فئة مهمة من الأفراد وتقدم إمكانية كبيرة للتمكين الاقتصادي بربط فرص الاستثمار بالشباب وتوفير التمويل اللازم لهم في بداياتهم فيتمكنوا من تحقيق تطلعاتهم، وبهذا تقلل نسبة البطالة والتخلف والفقر. (دوابه، ٢٠٢١)

٣- التمويل بالمشاركة

عرفها عمر شابرا المشاركة بأنها شكل من أشكال تنظيم المشروعات، بمساهمة فردآن أو أكثر في إدارة عمل وتمويله، بنسب متساوية أو متفاوتة. وتقسم الأرباح بنسب يتم الاتفاق عليها من قبل الشركاء. أما الخسائر فيتحملها كل حسب نسبته في رأس المال. (شابرا، ١٩٩٣)

يمكننا تعريف المشاركة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر في تمويل مشروع معين وإدارته، وتقسم الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون بقدر نسبة كل طرف من رأس المال.

وبهذا يستفيد الطالب للتمكين الاقتصادي تمويل رأس مال المشروع وكذا الاستفادة من خبرات البنك الفاتح للنافذة الإسلامية وسمعته. وتعتبر صيغة المشاركة أضمن للبنك من صيغة المضاربة كون دفع الطالب للتمكين الاقتصادي لجزء من رأس المال يجعله حريص أكثر على نجاح المشروع، وبالتالي المساهمة في تمكينه في المجتمع.

وللمشاركة كما تتم في النوافذ الإسلامية نوعان:-

مشاركة ثابتة ويقصد بها أن يقوم البنك الإسلامي بتمويل أحد المشاريع برأس المال والمشاركة في إدارته والاشراف عليه. وتبقى حصة كل من البنك والعميل ثابتة إلى غاية انتهاء مدة الشراكة. (إسماعيل، ٢٠١٩)

وصورتها أن يتقدم طالب التمكين الاقتصادي إلى النافذة الإسلامية طالب المشاركة في رأس مال المشروع وإدارته، على أن يكون الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون حسب نسبة مشاركة كل طرف برأس المال، ويبقى

المشروع قائم على هذه الشراكة إلى انتهاء مدته. ويساهم في نجاح المشروع حرص كلا الطرفين على ذلك وهذا يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي للمجتمع.

أما النوع الثاني هو المشاركة المتناقصة التي يعطي فيها البنك الإسلامي لشريكه الحق في ملكية المشروع على دفعة أو دفعات حسب الاتفاق وطبيعة العمل، وذلك وفق ترتيب جزء من الدخل كقسط لقيمة الحصة. (إسماعيل، ٢٠١٩)

وتكون المشاركة متناقصة منتهية بالتمليك في حالة كان الاتفاق بين الطالب للتمكين الاقتصادي والبنك على التنازل للطرف الأول مقابل أقساط يدفعها هذا الأخير حسب الاتفاق. وهذا ما يحفز الطالب للتمكين الاقتصادي على تحقيق الربح للتخلص من الشراكة وامتلاك المشروع بالكامل، ويساهم امتلاك هذا الأخير للمشروع في تحقيقه للرفاه وخروجه من الفقر وبهذا يتحقق التمكين الاقتصادي في المجتمع.

١- التمويل بعقود البيوع

ويرافق هذا النوع من العقود هامش ربح تحققه النوافذ الإسلامية، وهي البيع مرابحةً، بيع السلم، الاجارة والاستصناع.

٢- التمويل بالمرابحة

المرابحة نوعان بسيطة وهي نوع من أنواع البيوع المعروفة والمرابحة للآمر بالشراء وهي المعمول بها اليوم في البنو الإسلامية.

وتعرف المرابحة البسيطة بأنها: شكل من أشكال البيوع التي يشترط فيها الكشف عن تكلفة البيع وكذا الكشف عن قيمة الربح المضاف على المشتري. (Shah & Niazi, 2019)

وهنا نلاحظ أن هذا التعريف لم يتطرق إلى شرط ملكية السلعة، والتي تعتبر شرط أساسي في عقد المرابحة.

ويمكننا تعريف بيع المرابحة البسيطة بـــ: المرابحة هي بيع سلعة مملوكة مع زيادة معلومة على ثمن الشراء. وتعتبر الشفافية في هامش الربح من أكثر النقاط جاذبية لصيغة المرابحة بالنسبة لطالب التمكين الاقتصادي.

أما المرابحة للآمر بالشراء فتعرف على أنها: اتفاق بين البنك وعميله على أن يشتري البنك بموجب هذا الاتفاق البضاعة التي يرغب العميل فيها، ثم يبيعها إلى هذا الأخير بالثمن المتفق عليه، دفعة واحدة أو على أقساط. وهذا النوع من التمويل سماه الدكتور سامي حمود*<< بيع المرابحة للآمر بالشراء>>، وصار يعرف عموما بالمرابحة. (Abdulkadir, 2020)

وتكون المرابحة بشراء النافذة الإسلامية للبضاعة المطلوبة من طرف الطالب للتمكين الاقتصادي وإعادة بيعها لهذا الأخير مع زيادة معلومة على ثمن شراء البنك (الفاتح للنافذة الإسلامية) لها شرط تملك البنك لها قبل تسليمها له، ويتم التسديد من طرفه دفعة واحة أو على أقساط.

وتعتبر المرابحة للآمر بالشراء أقل مخاطرة من صيغ المشاركة كونها مضمونة السداد بالنسبة للنوافذ الإسلامية،

* أول من استعمل مصطلح المرابحة للآمر بالشراء هو الدكتور سامي حمود في أطرحته للدكتوراه التي كانت بعنوان (تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية)، التي تمت مناقشتها بكلية الحقوق بجامعة القاهرة في ٣٠ جوان ١٩٧٦.

وكذا تقسيط ثمن الشراء يسهل على طالب التمكين الاقتصادي السداد، وبذلك المساهمة في نجاح مشروعه وتمكينه اقتصاديا في المجتمع.

٣- التمويل بالسّلم

عرف مجمع الفقه الإسلامي بيع السّلم على أنه: عقد بتسليم سلعة موصوفة بالذمة في أجل معين، بثمن يسلم حالا، ولا يجوز بيع هذه السلعة قبل قبضها. (سيد إسماعيل، ٢٠١٨)

ومن التعريف السابق يمكننا تعريف بيع السّلم بأنه عقد يتم بمقتضاه شراء سلعة موصوفة في الذمة تسليمها آجل بثمن عاجل يُسلم في مجلس العقد.

من خلال التمويل بالسّلم تقوم الجهة الممولة (النافذة الإسلامية) بتمويل طالب التمكين الاقتصادي نقديا أو صورة معدات أو آلات، على أن يسلمها هذا الأخير السلعة الموصوفة في الذمة في التاريخ المتفق عليه؛ ثم تقوم هي ببيعها بعد استلامها؛ أو تقوم بعقد سلّم موازي بنفس مواصفات العقد مع عدم الربط به، وتكون النافذة الإسلامية قد ربحت الفرق بين السعرين. (دوابه، ٢٠٢١)

٤- التمويل بالاستصناع

عرف الاستصناع على أنه: "عقد على مَبيع في الذمة شُرط فيه العمل" (عبد الخالق، ٢٠٢١) ويمكن تعريف الاستصناع على أنه: عقد بين طرفين على صنع شيء معين على أن يكون المادة الأولية والعمل من طرف الصانع هذا في صورته البسيطة.

أما الاستصناع الموازي: هو عقد بين البنك والصانع لغرض صناعة منتج موصـــوفة بغرض تنفيذ عقد الاستصناع الأول الذي أبرم بين البنك والعميل. (اخرازان، ٢٠٢٣)

وتطبق النوافذ الإسلامية الاستصناع عن طريق عقدين منفصلين: -

١- العقد الأول: بين المطلوب تمكينه اقتصاديا والبنك (النافذة الإسلامية) بالطلب من هذه الأخيرة صنع منتوج معين ويكون الدفع من طرف المطلوب تمكينه اقتصاديا حسب الاتفاق.

٢- العقد الثاني: يكون بين البنك (النافذة الإسلامية) وشركة الإنجاز (المقاول) على إنجاز المنتج المطلوب من طرف طالب التمكين الاقتصادي، وهذا ما يعرف بالاستصناع الموازي. على أن يتم تسليم المنتج للعميل بعد استلامه من طرف البنك.

٥- التمويل بالإجارة

تعرف الإجارة على أنها: عقد على منفعة لمدة زمنية معلومة بثمن متفق عليه. (عبد العزيز، ١٩٩٦) وتكون تشغيلية أي ينتهي العقد بانتهاء المنفعة أو منتهية بالتمليك.

وتعرف الإجارة المنتهية بالتمليك بأنها: عقد يتضمن التزاما من صاحب العين بهبتها للمُستأجر عقب الوفاء بجميع أقساط الأجرة. (السيد محمد، ٢٠٢٠)

ويمكن تعريف الإجارة حسب ممارسة النوافذ الإسلامية لها بأنها: عقد يخول استغلال أصل معين لفترة معلومة مقابل ثمن محدد وتكون إما تشغيلية أي انتهاء العقد بانتهاء المنفعة أو منتهية بتمليك الأصل للمستأجر.

فالتشغيلية تكون عند حاجة الطالب للتمكين الاقتصادي لأصل رأس مالي لفترة محددة، فيتوجه للنوافذ

الإسلامية التي توفر له هذا الأصل مقابل أجرة متفق عليها على أن يعود الأصل بعد انتهاء المنفعة إلى البنك. وقد تكون منتهية بالتمليك أي تنتهي بتمليك الطالب للتمكين الاقتصادي للأصل بعد انتهاء فترة التشغيل ويكون ذلك بعقد جديد، وبهذا توفر الإجارة لطالب التمكين الاقتصادي استغلال الأصل المحتاج دون مواجهة مشكل الزيادة في السيولة.

*** خاتمة**

من خلال هذه الورقة البحثية تبين لنا أن إدراج النظام المصرفي الجزائري للمعاملات المالية الإسلامية من خلال السماح للبنوك التقليدية العمومية والخاصة بفتح قنوات للمعاملات المصرفية الإسلامية يعد خطوة إيجابية نحو تكييف البنوك التقليدية مع العمل المصرفي الإسلامي. وبذلك تمكين جميع شرائح المجتمع خاصة الرافضة منها للمعاملات القائمة على الأساس الربوي من تحريك عجلة التنمية الاقتصادية. ومنه يمكننا تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها واقتراح عدد من التوصيات في النقاط التالية:

*** النتائج**

توصلنا من خلال ورقتنا البحثية إلى النقاط التالية:-

١- التمكين الاقتصادي هو استراتيجية تهدف إلى إيصال الفرد إلى مرحلة الاعتماد على قدراته وثقته بنفسه في استغلال الموارد المتاحة دون الحاجة إلى غيره للوصول إلى درجة من الرفاه الاقتصادي؛

٢- تمكنت الجزائر من إدراج الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية من خلال النظامين ١٨-٠٢ و٢٠-٠٢؛

٣- تعتبر النوافذ الإسلامية خطوة إيجابية نحو تحويل البنوك التقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية؛

٤- تمكن النوافذ الإسلامية البنوك التقليدية من جذب أكبر عدد من أفراد المجتمع الرافضة للتعاملات الربوية؛

٥- تساهم خدمات التمويل الإسلامي المقدمة من قبل النوافذ الإسلامية في تمكين المجتمع من الوصول إلى مرحلة الشمول المالي؛

٦- وصول الفئات الفقيرة إلى الحصول على تمويل لمشاريعها المصغرة يساعد على تمكين المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

*** التوصيات**

خرجنا من ورقتنا البحثية بمجموعة من التوصيات أهمها: -

١- تفعيل دور النوافذ الإسلامية للوصول إلى تحويل كلي للبنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي؛

٢- التغطية الإعلامية لمنتجات الصيرفة الإسلامية للوصول إلى جميع فئات المجتمع؛

٣- تكوين مختصين في مجال الصيرفة الإسلامية بفتح تخصصات المالية الاسلامية في الجامعات الجزائرية؛

٤- تفعيل دور الهيئات الشرعية في المجتمع لزيادة الثقة لدى أفراد المجتمع المتخوفين من شبهة الربا؛

٥- تمكين الفئات الفقيرة في المجتمع من الحصول على تمويل إسلامي للساهمة في تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا؛

٦- زيادة الدراسات والأبحاث العلمية حول موضوع التمكين الاقتصادي لأهميته في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

القرآن الكريم

إبراهيم سعد، و محمد بوحجلة. (٢٠٢٢). شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر -دراسة تقييمية مختصرة-. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، صفحة ٣٩٩.

أحمد رحماني، و محمد جبوري. (٢٠٢٠). النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية.

أحمد محمد نصار. (٢٠١٠). الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية (المشاركات، المضاربة، الاسهم، السندات والصكوك) (المجلد ٠١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أشرف محمد دوابه. (٢٠٢١). التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، الصفحات ٣٨-٤٩-٥٠-٤٥.

التقرير السنوي لاستقرار الخدمات المالية الإسلامية . (٠٨, ٢٠٢٠). مجلس الخدمات المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد ١٩ ٠٩, ٢٠٢٣، من file:///C:/Users/Micro/Downloads/Islamic%20Financial%20Services%20Industry%20Stability%20Report%202020_En-1.pdf

الجريدة الرسمية, النظام ٢٠-٠٢. (٢٠٢٠). المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. النظام رقم ٢٠٢٠-٠٢ المؤرخ في ٢٠ رجب عام ١٤٤١ الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠.

إيمان كيموش. (٠٨ ٠٢, ٢٠٢٣). ٣٨ ألف مليار مدخرات حلال في البنوك الإسلامية. تاريخ الاسترداد ٢١ ٠٩, ٢٠٢٣، من الشروق، من bit.ly/3PtRckL

إيهاب طلعت عبد الخالق. (٢٠٢١). الهندسة المالية المعاصرة رؤية شرعية اقتصادية مقارنة (المجلد ٠١). القاهرة، مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.

بنك مصر. (٠١ ٠٩, ٢٠٢٣). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك: https://www.banquemisr.com/

البنك الوطني الجزائري.(٠٣ ٠٩, ٢٠٢٣). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك: https://www.bna.dz/financeislamique/ar

بنك القرض الشعبي الجزائري. (٠٥ ٠٩, ٢٠٢٣). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

بنك التنية المحلية. (٢٠ ٠٩, ٢٠٢٣). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك: https://www.bdl.dz/arabe/index.html

بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. (٢٢ ٠٩, ٢٠٢٣). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك: https://www.cnepbanque.dz/

بنك الجزائر الخارجي: ودائع الصيرفة الإسلامية بلغت ٢١ مليار دينار. (٢٥ ٠٣, ٢٠٢٣). الإذاعة الجزائرية. تاريخ الاسترداد ٢٥ ٠٩, ٢٠٢٣، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/23758

جمال الدين حديد. (٠٤ ٠٧, ٢٠٢٣). بنك بدر يطلق نشاط الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد ٢٥ ٠٩, ٢٠٢٣. من تادمسا نوز، من bit.ly/3t2fmLD

خيرات عبد الحكيم سيد. (٢٠٢٣). دور منظمات المجتمع المدني في دعم المبادرات المجتمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. المجلة العليمية للخدمات الاجتماعية، صفحة ٧٨.

زيد أيمن. (٢٠١٩-٢٠٢٠). أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة بين ١٩٩٥-٢٠١٩. أطروحة دكتوراه, جامعة البويرة, الجزائر، ٧٧.

سفيان اخرازان. (٢٠٢٣). صور عقد الاستصناع المعاصرة, وواقعه العملي: نماذج من دولة ماليزيا وبنك التنمية الإسلامي IsDB. مجلة أنستة الاقتصاد، صفحة ٢٨.

سفيان أسمع. (٢٠٢١-٢٠٢٢). التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -الواقع والآفاق-. أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر ٣, الجزائر.

سليمة بن زكة، عز الدين شرون. (٢٠٢٢). واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-. مجلة الباحث الاقتصادي، ٢٩٦-٢٩٧.

سمير بطاهر، و بو عبد الله بطاهر. (٢٠٢٢). تحول البنوك التقليدية إلى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية (دراسة أداء البنك الأهلي التجاري السعودي ١٩٩٨-٢٠١٨). مجلة التنظيم والعمل، الصفحات ٦٤-٦٥.

سيد علي السيد محمد. (٢٠٢٠). العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر في ضوء الشريعة الإسلامية. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

شافية كتاف. (٢٠٢٢). صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة ودعم التمكين الاقتصادي. مجلة المالية والأسواق.

عبد القادر بحيح. (٢٠٢٠). النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، الصفحات ٣٤٣-٣٤٤.

عبد الله عثمان الكوح. (٢٠١٦). معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسيولوجي. حوليات آداب عين شمس، صفحة ٢٦٧.

علي بن الطيب، و زكرياء مهلول. (٢٠٢٠). دور منهجية التمكين الاقتصادي في الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الهشة والشباب العاطل عن العمل – عرض تجربة مؤسسة الزيتونة تمكين بتونس-. مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، صفحة ٣٤.

علي سيد إسماعيل. (٢٠١٨). مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية (المجلد ٠١). الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

علي سيد إسماعيل. (٢٠١٩). معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة (المجلد ٠١). مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

عماد علي المهيرات. (٢٠١٠). أثر التمكين على فاعلية المنظمة (المجلد ٠١). الاردن: دار جليس الزمان.

عمر شابرا. (١٩٩٣). نحو نظام نقدي عادل (المجلد ٠١). عمان، الأردن: دار البشير.

عواطف محسن. (٢٠١٩-٢٠٢٠). تطوير برامج التمويل الإسلامي للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر (دراسة تقييمية مقارنة لتجارب بعض الدول الإسلامية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧). أطروحة دكتوراه, جامعة ورقلة, الجزائر، ١٠٦-١٠٨.

غادة محمد عبد الحكيم. (٢٠٢٣). دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. مجلة القاهرة للخدمات الاجتماعية، صفحة ٢٣٦.

كهينة جربال. (٢٠٢١-٢٠٢٢). التمكين الاقتصادي للمرأة المغاربية في ظل الإصلاحات السياسية (دراسة حالة الجزائر ٢٠٢٠-٢٠٠٠). أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر ٣, الجزائر، ٤٧.

مبروك عادل، و نجلاء عبد المنعم. (٢٠٢١). ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية. ١٠٥. تم الاسترداد من https://kantakji.com/files/Vol_111PNbth.pdf

محمد صلاح الكردي. (٢٠٢٣). صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية (المجلد ٠١). الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

محمد عبد العزيز. (١٩٩٦). الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر (المجلد ٠١). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

محمد عبد الله شاهين. (٢٠١٩). سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية (المجلد ٠١). مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

ريم أحمد داوود، صفية شمس الدين، و رضوان جمال الأطرش. (٢٠١٨). التمكين الاقتصادي في القرآن الكريم. مجلة الرسالة، صفحة ١٧١.

منير خطوي، و أعمر بن موسى. (٢٠٢١). النوافذ الإسلامية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر . مجلة إضافات اقتصادية، الصفحات ٨٩-٩٠.

يمينة خترو سي. (٢٠٢٢). النوافذ الإسلامية بين الواقع العلمي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية. مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، الصفحات ٦٧-٧٨.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Abdulkadir, A. (2020). Murabaha in Islamic banks: A Fiqhi study. International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance, p. 118.

ABM Golam, m. (2020). Microfinance and women empowerment n Bangladesh: Impact in economic, social and political dimensions. Doctor thesis,UNIVERSITY OF PLYMOUTH, England, 50.

Julien, D. (2020, 11 09). Finance islamique au Banglades. Retrieved 09 20, 2023, from https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/4b19f251-7f3d-4edb-921d-e67baefca17a/files/4cbc1030-8e78-40db-8d4f-ea161a5b6f69

Shah, B., & Niazi, G. (2019). Issues in Contemporary Implementation of Murabaha. Turkish Journal of Islamic Economics, p. 03.